ابن جني مدعيا انها لا تضاف الى مفرد نحو ان اتيت ملكه وان ما في البيت بتقدير ما المصدرية
وسيأتي ان شاء الله تعالى في ذلك كلام في باب الاضافة وذي الي بمعنى صاحب حاله كونها او قسمه
في بذي تسلم من قولهم اذهب بذي تسلم وقولهم لا بذي تسلم ما كان كذا وانما قيد بذلك
ليشير الى شروط اضافتها الى الجملة وهي كونها مجرورة بالباء وكون الباء متعلقة اما باذهب كما في
الاول او باقسم محذوفا كما في الثاني وكون الجملة المضاف اليها فعلية وكون فعلها تسلم مسندا
الى ضمير المخاطب فخرج نحو اذهب بذي تسلم بضاعتك والباء في المثال الاول ظرفية وذي صفة
لزمن محذوف اي اذهب في وقت صاحب سلامتك اي في هو مظنة السلامة وفي المثال
الثاني قسمية والمعنى لا وصاحب سلامتك اي الذي يسلمك وهو الله تعالى وهذا قسم
يستعطف به ليقبل القول المحلوف عليه ولا يمتنع ان يكون الباء في المثال الاول للقسم ايضا
ويكون القسم استعطافيا نحو افعل كذا بالله وقد فات المؤلف عد لدن فيما يضاف الى الجملة
كقوله لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح وريث بمعنى البطء كقوله
خليلي رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا اي رفقا زمن بطوء قضاء حاجتي
وعد قول وقايل من ذلك كما ظن ابن هشام نحو قول يا للرجال وقايل كيف انت غير سديد لان
الجملة في ذلك مراد بها لفظها فهي في حكم المفرد فلا ينبغي عدها في هذا المقام لانهما ليسا مما الكلام
فيه وابن جلا في قول سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وما احسن قول
بعض فضلاء الاسكندرية مضمنا لصدر هذا البيت جلا مسواكك ثغرك عن ثغر فقل بذاك
واكتب المزايا وانشد صحبتها وفخرا انا ابن جلا وطلاع الثنايا فمن لم يجعله علما كنعم الولد
وذا جواب لسؤال المقدر تقديره ان يقال قد سمع اضافة ابن الى الجملة وهو غير تلك الامور
الثلاثة فلا وجه لتخصيصها والجواب ان جلا في البيت علما على انه فعل خال من الضمير ممنوع
الصرف علما بقول عيسى بن عمر او على انه متحمل للضمير وهو جملة مسمى بها وعلى كل منهما فلا يرد
واما من رآه من لم يجعله علما فهو كنعم الولد اي محذوفا الموصوف يعني ابن رجل جلا الامور اي
اوضحها واضاف بالرفع عطفا على خواص قال الجوهري والصنف النوع والصنف بالفتح

فيه

فيه والمنطقيون يقولون هو النوع المقيد لصفات عرضية كلية كالتركي والرومي و
رسموه بانه كلي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا اوليا كما اذا سئل عن
التركي والفرس بما هما فان الجواب يكون بالحيوان ولا يخفى ان قول الجنس عليه اي على
الصنف ليس باولي بل بواسطة حمل النوع عليه هذا معنى ما في لفظي اسم الجنس
وهو ما وضع لشيء وشبهه المشارك له في الحقيقة ذهنا كالشمس او ذهنا وخارجا
كالاسد فلا يرد شيء من المعارف اما العلم فواضح واما غيره فلان مثل هو وهذا والذي
ونحوها لم يعتبر فيها المشاركة في الحقيقة فانه يصح الاشارة بمثل هذا الى الانسان
والجماد ويعود الضمير الى كل منهما في الافراد والتثنية بصيغة واحدة وفي الجمع بعض
الصور وكذا الموصول في البواقي وقول ابن الحاجب رحمه الله الصحيح ان يقال اسم الجنس ما علق
على شيء لا بعينه فيه نظر اذ لم يبق فرق بينه وبين النكرة والفرق ظاهر لان اسم
ما انما يكون نكرة باعتبار عدم تعين مدلوله وانما يكون اسم جنس باعتبار اطلاقه
على المشتركين في الحقيقة وهذان الاعتباران مختلفان ولك ان تجعل قوله اسم الجنس ما
وضع جملة استينافية جواب سؤال مقدر كانه لما قيل واضاف قيل ما الاصناف
وما حقيقة كل واحد منها فقيل اسم الجنس كذا العلم كذا المعرفة كذا المعرب كذا
المعرفة ففهم ان هذه الاشياء اصناف وان حقايقها ما حمل عليها فاسم الجنس ما عرفته
سواء كان اسم عين وهو ما يقوم بنفسه جامدا وهو ما ليس بمشتق كرجل او مشتقا
وهو الدال على موصوف ماخوذ مصوغا من مصدر مستعمل كضارب وحسن فانه فضل او من
مصدر مقدر كربعة او اسم معنى وهو ما لا يقوم بنفسه كائنا كذلك اي كائنا من الجامد
والمشتق فالاول كعلم وجهل والثاني لمفهوم ومضمر العلم ما وضع او غلب لشيء معين
ولم يتناول شبهه فما وضع لشيء جنس يشمل اسم الجنس وغيره وما بعده فصل يخرج اسم الجنس والاسم
ولم يتناول شبهه اي بحسب الوضع فخرج ما عدا العلم من المعارف اذ كل منهما يتناول
بحسب الوضع شبهه لا ترى انك اذا قلت انت مخاطبا لزيد صح ان تقول انت مخاطبا

نسخة اسم موضوع للحقيقة ملاحظة اعتبار الفردية ببعض علاف

Copyright © King Saud University